تقلید

سلف کی نظر میں

علماء دیوبند کے علوم کا پاسبان
دینی و علمی کتابوں کا عظیم مرکز ٹیلیگرام چینل
حنفی کتب خانہ محمد معاذ خان
درس نظامی کیلئے ایک مفید ترین
ٹیلیگرام چینل

جو تقلید نہیں کرتا

اس کی مثال بھیڑ ، بکری جیسے

امام شمس الدین ذہبی رحمہ اللہ تعالی فرماتے ہیں کہ جو شخص اجتہاد کے مرتبہ پر فائز ہو اور اس کی شہادت متعد آئمہ کرام دیں اس کیلئے تقلید کی گنجائش نہیں ہے جیساکہ مبتدی قسم کے فقیہ اور عامی درجے کا آدمی جو قرآن کا یا اسکے اکثر حصے کا حافظ ہو اس کیلئے اجتہاد کی گنجائش نہیں ہے وہ کیسے اجتہاد کرے گا؟ کیا کہے گا کس چیز پر اپنے اجتہاد کی امارت قائم کرے گا؟ کیسے اڑے گا ابھی اسکے پر بھی نہیں نکلے؟

نوٹ۔۔۔

معلوم ہوا کہ امام ذہبی رحمہ اللہ تعالی کے نزدیک بھی یا تو بندہ اجتہاد کی اہلیت رکھ کر اجتہاد کرے گا اور جو نہیں کر سکتا وہ تقلید ہی کرے گا۔۔۔ فافہم

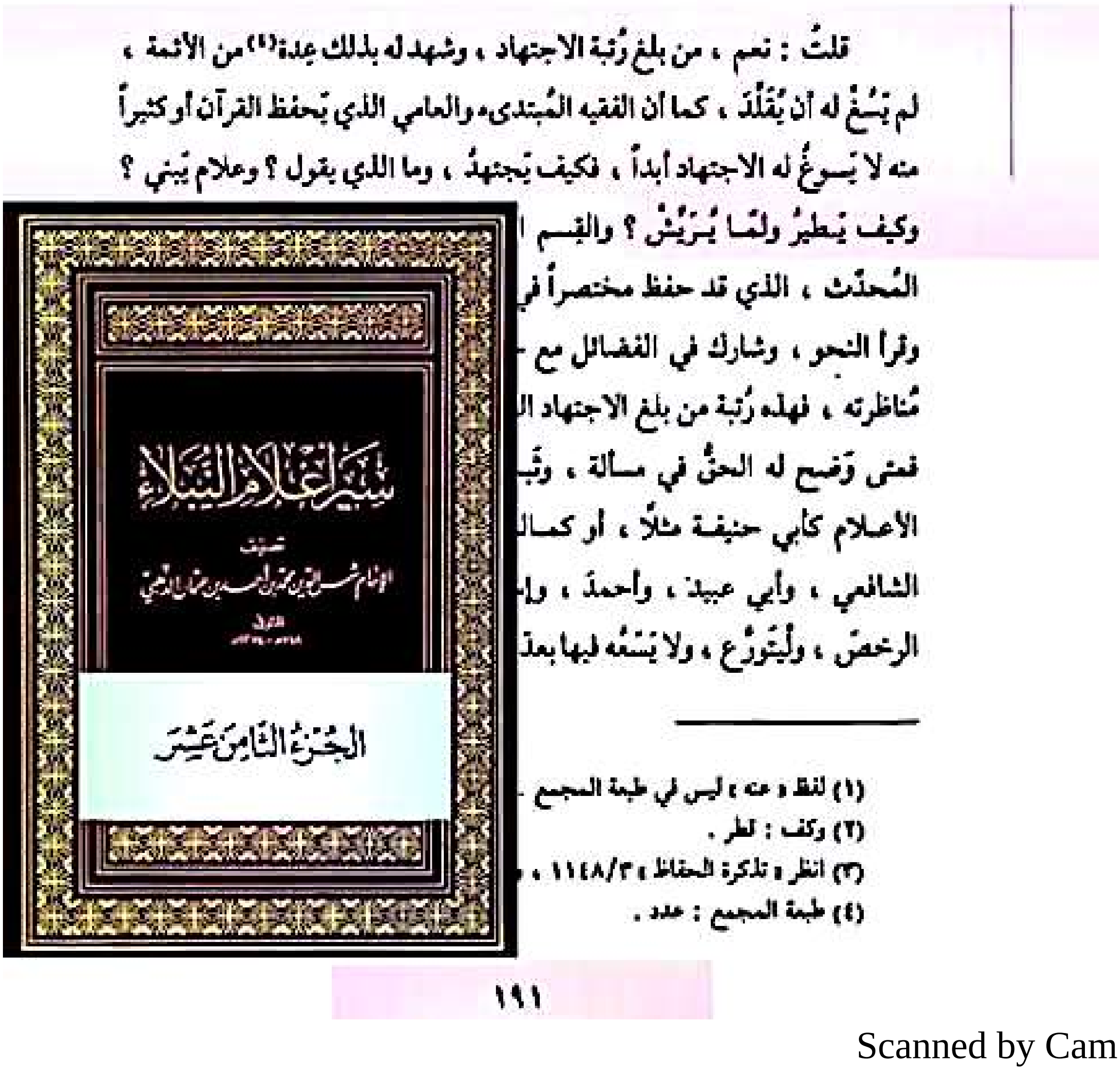

قلتُ : نعم ، من بلغ رُتبة الاجتهاد ، وشهد له بذلك عِدة[4] من الأئمة ،
لم يَسُغْ له أن يُقلِّدَ ، كما أن الفقيه المُبتدىء والعامي الذي يَحفظ القرآن أو كثيراً
منه لا يَسوغُ له الاجتهاد أبداً ، فكيف يَجتهدُ ، وما الذي يقول ؟ وعلام يَبني ؟
وكيف يَطيرُ ولمّا يُريِّشْ ؟ والقِسم
المُحدِّث ، الذي قد حفظ مختصراً في
وقرأ النحو ، وشارك في الفضائل مع
مُناظرته ، فهذه رُتبة من بلغ الاجتهاد ال
فمتى وَضح له الحقُّ في مسألة ، وثَب
الأعلام كأبي حنيفة مثلاً ، أو كمال
الشافعي ، وأبي عبيد ، وأحمدَ ، وإ
الرخص ، وليَتورَّع ، ولا يَسَعُه فيها بعد

---

(١) لفظ « عنه » ليس في طبعة المجمع
(٢) وكف : قطر .
(٣) انظر « تذكرة الحفاظ » ١١٤٨/٣ ،
(٤) طبعة المجمع : عدد .

١٩١

امام احمد بن حنبل رحمہ اللہ تعالیٰ فرماتے ہیں کہ جو شخص یہ گمان رکھے کہ تقلید کوئی چیز نہیں ہے تو یہ قول اللہ جل شانہ اور رسول صلی اللہ علیہ وسلم کے نزدیک ایک فاسق کا قول ہے وہ شخص اپنے اس قول کے ذریعہ سے اثر (یعنی اقوال و افعال صحابہ رضوان اللہ تعالیٰ عنھم اجمعین و تابعین کرام رحمھم اللہ تعالیٰ) کو باطل کرنے کا ارادہ رکھتا ہے اور علم و سنت کو معطل کرنے کا ارادہ رکھتا ہے اور اپنے اس قول سے رائے اور کلام میں تفرد و بدعت کا ارتکاب اور مخالفت کرنا چاہتا ہے

طبقات الحنابلة

للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى

الجزء الأول

إحياء الذكرى المغفور له

محمد حامد الفقي

عليه وسلم . فالرجل ينبغى له أن يسعى على

ذلك على أنه لا يرى الكسب : فهو مخ

ورثه واستفاده ، أو أوصِى له به أو كسبه ، لا

والدين إنما هو كتاب الله عز وجل وا

بالأخبار الصحيحة القوية المعروفة ، يصدق

رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه .

التابعين ، ومن بعدهم من الأئمة المعروفي

والمتمسكين بالآثار . لا يعرفون بدعة . ولا يط

وليسوا بأصحاب قياس ولا رأى . لأن القيا

وأبطل منه . وأصحاب الرأى والقياس فى

فى ذلك أثر عمن سلف من الأئمة الثقات .

ومن زعم أنه لا يرى التقليد ، ولا يقلد دينه أحداً : فهو قول فاسق عند الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ، إنما يريد بذلك إبطال الأثر ، وتعطيل العلم والسنة ، والتفرّد بالرأى والكلام والبدعة والخلاف .

وهذه المذاهب والأقاويل التى وصفتُ مذاهب أهل السنة والجماعة والآثار ، وأصحاب الروايات ، وحملة العلم الذين أدركناهم وأخذنا عنهم الحديث ، وتعلمنا منهم السنن . وكانوا أئمة معروفين ثقات أصحاب صدق ، يقتدى بهم ويؤخذ عنهم . ولم يكونوا أصحاب بدعة ، ولا خلاف ولا تخليط . وهو قول أئمتهم وعلمائهم الذين كانوا قبلهم .

امام غزالی رحمہ اللہ تعالی فرماتے ہیں کہ عامی پر واجب ہے کہ وہ پوچھے اور اتباع کرے علماء کی اور قدریہ (گمراہ فرقہ) میں سے بعض لازم ٹھہراتے ہیں دلیل معلوم کرنے کو مگر یہ باطل ہے دو مسلکوں سے پہلا مسلک اجماع صحابہ رضوان اللہ تعالی عنھم اجمعین ہے کہ وہ عوام کو فتویٰ دیتے اور عوام کو یہ حکم نہیں دیتے تھے کہ تم خود اجتہاد کرو

العامي يجب عليه الاستفتاء واتباع العلماء.

وقال قوم من القدرية: يلزمهم النظر في الدليل واتباع الإمام المعصوم[1].

وهذا باطل بمسلكين:

أحدهما: إجماع الصحابة، فإنهم كانوا يفتون العوام، ولا يأمرونهم بنيل درجة الاجتهاد، وذلك معلوم على الضرورة والتواتر من علمائهم وعوامهم.

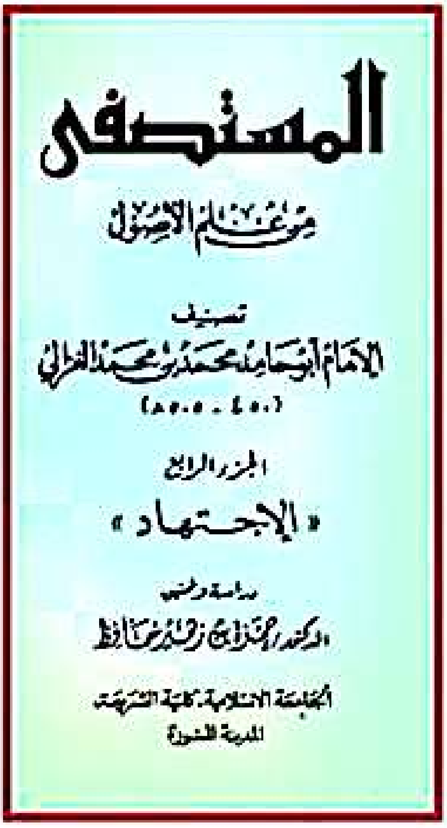

المستصفى

من علم الأصول

تصنيف

الإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي

(٤٥٠ - ٥٠٥هـ)

الجزء الرابع

«الاجتهاد»

دراسة وتحقيق

الدكتور حمزة بن زهير حافظ

الجامعة الإسلامية، كلية الشريعة

المدينة المنورة

فإن قال قائل - من الإمامية -:

- كرم الله وجهه - لعصمته، وكان عا

من الفتنة.

قلنا: هذا كلام جاهل، يسد علم

علي وغيره من الأئمة في حال ولايته إ

اضطراب من أمره، فلعل جميع ما قاله

المسلك الثاني: أن الإجماع

بالأحكام، وتكليفه طلب رتبة الاجته

ينقطع الحرث والنسل، وتتعطل ال

---

[1] ـ نقل أبو الحسين البصري في المعتمد ٢/٩٣٤ ذ

من رأي التعليمية الباطنية.

امام فخر الدین الرازی رحمہ اللہ تعالی آیت ولعلمہ الذین یستنبطونہ منھم الخ سے چند مسائل کا استخراج کرتے ہوئے فرماتے ہیں کہ تیسرا مسئلہ یہ ہے کہ عامی پر نئے پیش آمدہ مسائل میں علماء کی تقلید واجب ہے

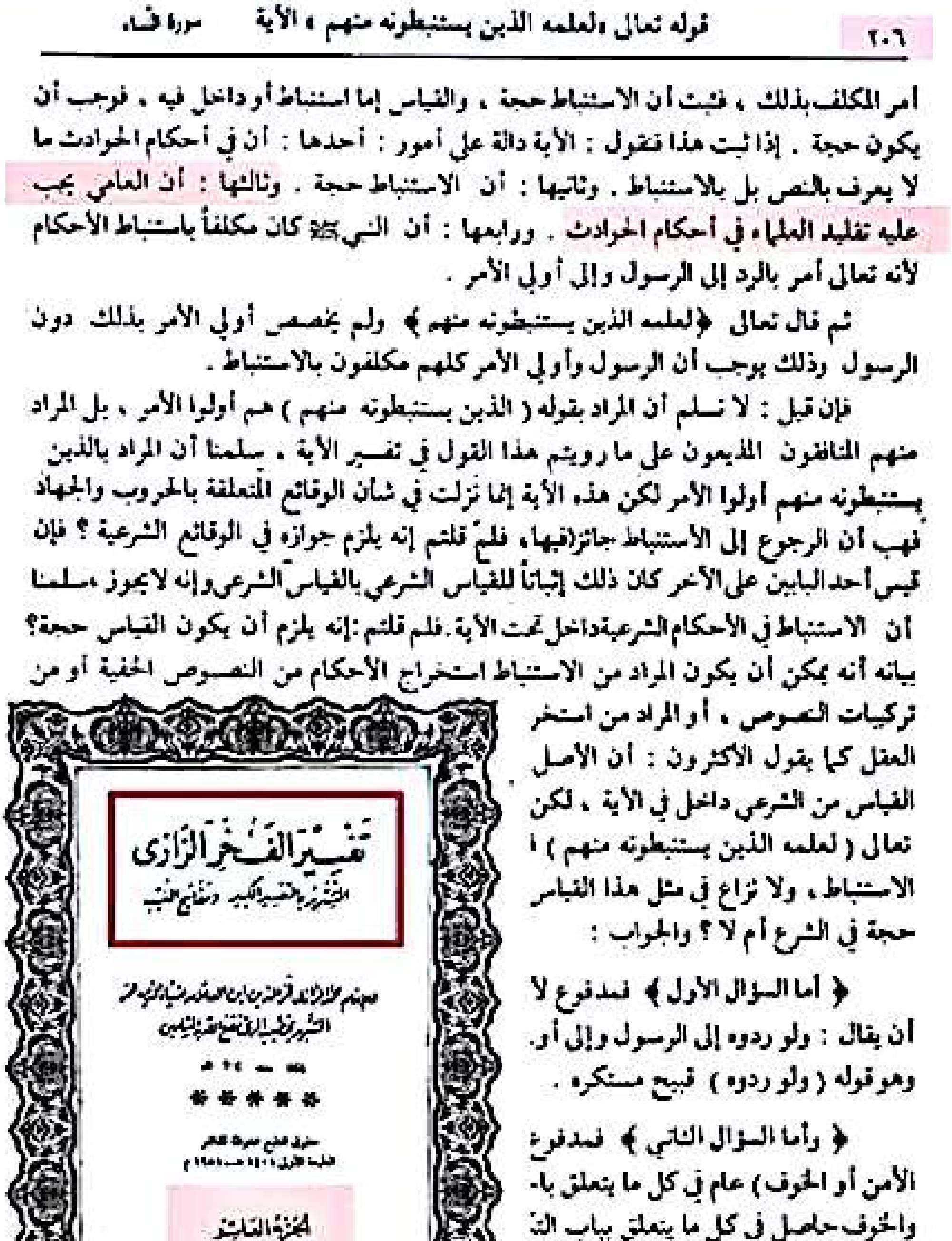

٢٠٦ قوله تعالى «لعلمه الذين يستنبطونه منهم» الآية سورة النساء

امر المكلف بذلك ، فثبت أن الاستنباط حجة ، والقياس إما استنباط أو داخل فيه ، فوجب أن يكون حجة . إذا ثبت هذا فنقول : الآية دالة على أمور : أحدها : أن في أحكام الحوادث ما لا يعرف بالنص بل بالاستنباط . وثانيها : أن الاستنباط حجة . وثالثها : أن العامي يجب عليه تقليد العلماء في أحكام الحوادث . ورابعها : أن النبي ﷺ كان مكلفاً باستنباط الأحكام لأنه تعالى أمر بالرد إلى الرسول وإلى أولي الأمر .

ثم قال تعالى ﴿لعلمه الذين يستنبطونه منهم﴾ ولم يخصص أولي الأمر بذلك دون الرسول وذلك يوجب أن الرسول وأولي الأمر كلهم مكلفون بالاستنباط .

فإن قيل : لا نسلم أن المراد بقوله (الذين يستنبطونه منهم) هم أولوا الأمر ، بل المراد منهم المنافقون المذيعون على ما رويتم هذا القول في تفسير الآية ، سلمنا أن المراد بالذين يستنبطونه منهم أولوا الأمر لكن هذه الآية إنما نزلت في شأن الوقائع المتعلقة بالحروب والجهاد. هب أن الرجوع إلى الاستنباط جائز فيها، فلمَ قلتم إنه يلزم جوازه في الوقائع الشرعية ؟ فإن قيس أحد البابين على الآخر كان ذلك إثباتاً للقياس الشرعي بالقياس الشرعي وإنه لا يجوز ، سلمنا أن الاستنباط في الأحكام الشرعية داخل تحت الآية. فلم قلتم :إنه يلزم أن يكون القياس حجة؟ بيانه أنه يمكن أن يكون المراد من الاستنباط استخراج الأحكام من النصوص الخفية أو من تركيبات النصوص ، أو المراد من استخر

العقل كما يقول الأكثرون : أن الأصل

القياس من الشرعي داخل في الآية ، لكن

تعالى (لعلمه الذين يستنبطونه منهم) ا

الاستنباط ، ولا نزاع في مثل هذا القياس

حجة في الشرع أم لا ؟ والجواب :

﴿ أما السؤال الأول ﴾ فمدفوع لا

أن يقال : ولو ردوه إلى الرسول وإلى أو

وهو قوله (ولو ردوه) قبيح مستكره .

﴿ وأما السؤال الثاني ﴾ فمدفوع

الأمن أو الخوف) عام في كل ما يتعلق با

والخوف حاصل في كل ما يتعلق بباب الت

بأمر الحروب . الثاني : هب أن الأمر

الشرعي ، ولما ثبت جوازه وجب أن يجوز

تفسير الفخر الرازي

المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب

* * * * *

الجزء العاشر

دار الفكر

Scanned by CamScanner

خطیب بغدادی رحمہ اللہ تعالی فرماتے ہیں کہ اگر ہم ان فروعی مسائل میں عوام کو تقلید سے روکیں تو پھر ہر کسی پر پورے دین کی تعلیم ضروری ہوجائیگی اسے ہر کسی کے لئے ضروری ٹھہرانے میں دیگر امور معاش کھیتی باڑی اور مال مویشی سب برباد ہوجائینگے

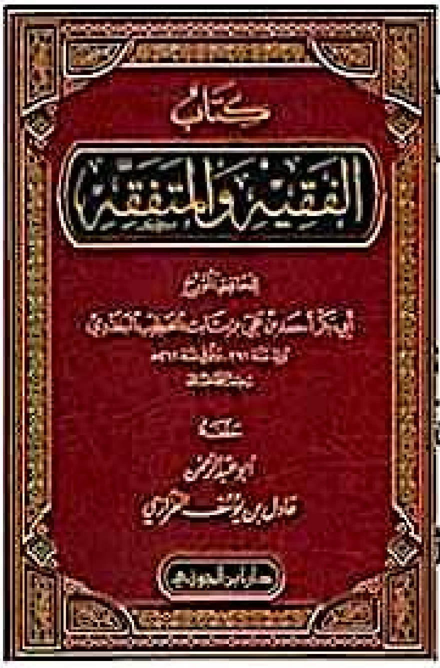

«لا يُقَلِّدَنَّ رَجُلٌ دِينَهُ رَجُلًا ، إِنْ آمَنَ آمَنَ

قلت[3] : ولأنَّ طريقَ الأصُولِ التي ذكرْنَا
يشتَرِكُونَ في العقْلِ ، فلا مَعْنَى للتقليدِ فيه .

● وأمَّا الأحكامُ الشَّرْعيَّةُ ، فضربانِ :

أحَدُهُمَا : يُعْلَم ضرورةً من دِينِ الرَّسولِ
والزكواتِ ، وصَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ ، والحج
الخَمْرِ ، وما أشْبَهَ ذلكَ .

فهذا لا يجوزُ التقليدُ فيه ، لأنَّ النَّاسَ كُلَّ
والعِلْمِ به ، فلا مَعْنَى لِلتَّقْلِيدِ فيه .

وضَرْبٌ آخر : لا يُعْلَم إلاَّ بالنَّظرِ والاستدلالِ[4] : كفروعِ العباداتِ ، والمعاملاتِ ، والفروجِ ، والمناكحاتِ ، وغيرِ ذلكَ من الاحكامِ ، فهذا يسوغُ فيه التقليدُ ، بدليلِ قولِ الله تعالى : ﴿فاسألُوا أهلَ الذِّكرِ إن كُنتُم لا تعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣] ، ولأنَّا لَوْ مَنَعْنَا التقليدَ في هذهِ المسائِلِ التي هيَ من فُرُوعِ الدِّينِ لاحتاجَ كُلُّ احدٍ أنْ يتعلَّمَ ذلكَ ، وفي إيجابِ ذلكَ قطعٌ عن المعايشِ ، وهلاكُ الحَرْثِ والماشيةِ ، فوَجَبَ أنْ يَسْقُطَ .

• • •

---

(١) سقط هذا الأثر بكامله من (ظ) .

(٢) ورواه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ١٣٦) من طريق الأعمش عن سلمة بن كهيل عن أبي الأحوص عن عبد الله نحوه وإسناده صحيح .

(٣) (ظ) : « قال الشيخ الإمام الحافظ أبو بكر صان الله قدره » .

(٤) في (ظ) : «والاستدلات» هكذا ! ولعل صوابها ـ والاستدلالات ـ وسقطت اللام والألف الثانية سهوًا من الناسخ . والله أعلم .

امام ابن قدامہ رحمہ اللہ تعالی فرماتے ہیں کہ

فروعی مسائل میں تقلید بالاجماع جائز ہے پس حجت اس امر میں اجماع ہی ہے اور اس لئے کہ مجتہد فروعی مسائل کے اندر اجتہاد کرنے میں یا تو حق پر ہوگا یا اجتہادی خطاء پر اور اس پر بھی اسے ثواب ہوگا نہ کہ گناہ برخلاف اسکے جسے ہم نے ذکر کیا قدریہ فرقہ میں سے بعض نے فروعی مسائل میں بھی عامی پر دلیل میں غور کرنے کو لازم قرار دیا ہے لیکن یہ اجماع صحابہ کرام رضوان اللہ تعالی عنھم اجمعین سے باطل ہے کہ وہ عام لوگوں کو فتوی دیتے تھے اور ان کو اجتہاد کے درجہ کو پانے کا نہیں کہتے تھے اور یہ بات ضرورتا اور تواترا انکے علماء اور عوام سے ثابت ہے

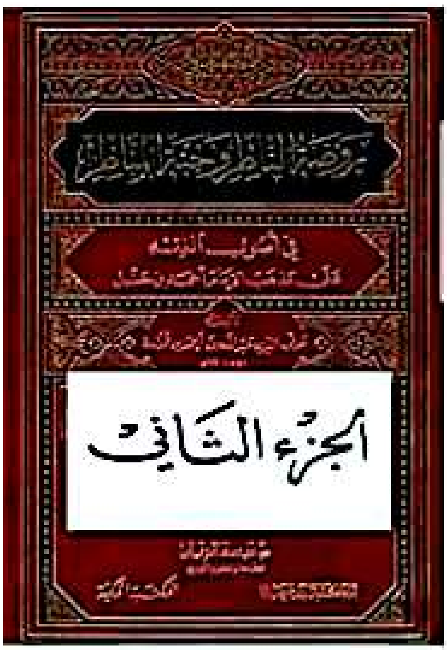

ص 382/383

وأما التقليد في الفروع:

فهو جائز إجماعاً(٢).

فكانت الحجة فيه: الإجماع.

ولأن المجتهد في الفروع إما مصيب، وإما مخطىء مثاب غير مأثوم، بخلاف ما ذكرناه.

فلهذا جاز التقليد فيها، بل وجب على العامي ذلك.

وذهب بعض القدَرية إلى أن العامة يلزمهم النظر في الدليل في الفروع أيضاً.

وهو باطل بإجماع الصحابة؛ فإنهم كانوا يفتون العامة، ولا يأمرونهم بنيل درجة الاجتهاد، وذلك معلوم على الضرورة والتواتر من علمائهم وعوامهم.

امام ابوبکر الجصاص الرازی رحمہ اللہ تعالی آیت ولعلمہ الذین یستنبطونہ منھم سے چند مسائل کا استنباط کرتے ہوئے فرماتے ہیں کہ ایک مسئلہ اس میں سے یہ ہے کہ عامی پر نئے پیش آمدہ مسائل میں علماء کی تقلید لازم ہے

أحكام القرآن
الجزء الثالث

ذلك إطلاق اسم أولى الأمر عليهم والأمراء. أيضاً
يلون عليه . وقوله تعالى [لعلمه الذين يستنبطونه
خراج ومنه استنباط المياه والعيون فهو اسم لكل
يون أو معرفة القلوب والإستنباط فى الشرع نظير
ه. الآية دلالة على وجوب القول بالقياس واجتهاد
لأنه أمر برد الحوادث إلى الرسول ﷺ فى حياته إذا
والغيبة عن حضرته ﷺ وهذا لا محالة فيما لا نص فيه
تنباطه فثبت بذلك أن من أحكام الله ماهو منصوص
كلفنا الوصول إلى الإستدلال عليه واستنباطه فقد
أحكام الحوادث ماليس بمنصوص عليه بل مدلول
والتوصل إلى معرفته برده إلى نظائره من المنصوص

ومنها أن العامى عليه تقليد العلماء فى أحكام الحوادث ومنها أن النبى ﷺ قد كان مكلفاً باستنباط الأحكام والإستدلال عليها بدلائلها لأنه تعالى أمر بالرد إلى الرسول وإلى أولى الأمر ثم قال [لعلمه الذين يستنبطونه منهم] ولم يخص أولى الأمر بذلك دون الرسول وفى ذلك دليل على أن للجميع الاستنباط والتوصل إلى معرفة الحكم بالاستدلال فإن قيل ليس هذا استنباطاً فى أحكام الحوادث وإنما هو فى الأمن والخوف من العدو لقوله تعالى [وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم] فإنما ذلك فى شأن الأراجيف التى كان المنافقون يرجفون بها فأمرهم الله بترك العمل بها ورد ذلك إلى الرسول وإلى الأمراء حتى لا يفتوا فى أعضاد المسلمين إن كان شيئاً يوجب الخوف وإن كان شيئاً يوجب الأمن لئلا يأمنوا فيتركوا الاستعداد للجهاد والحذر من الكفار فلا دلالة فى ذلك على جواز الاستنباط فى أحكام الحوادث قيل له قوله تعالى [وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف] ليس بمقصور على أمر العدو لأن الأمن والخوف قد يكونان فيما يتعبدون به من أحكام الشرع فيما يباح ويحظر وما يجوز ومالا يجوز ذلك كله من الأمن والخوف فإذاً ليس فى ذكره الأمن والخوف دلالة على وجوب الاقتصار به على ما يتفق من

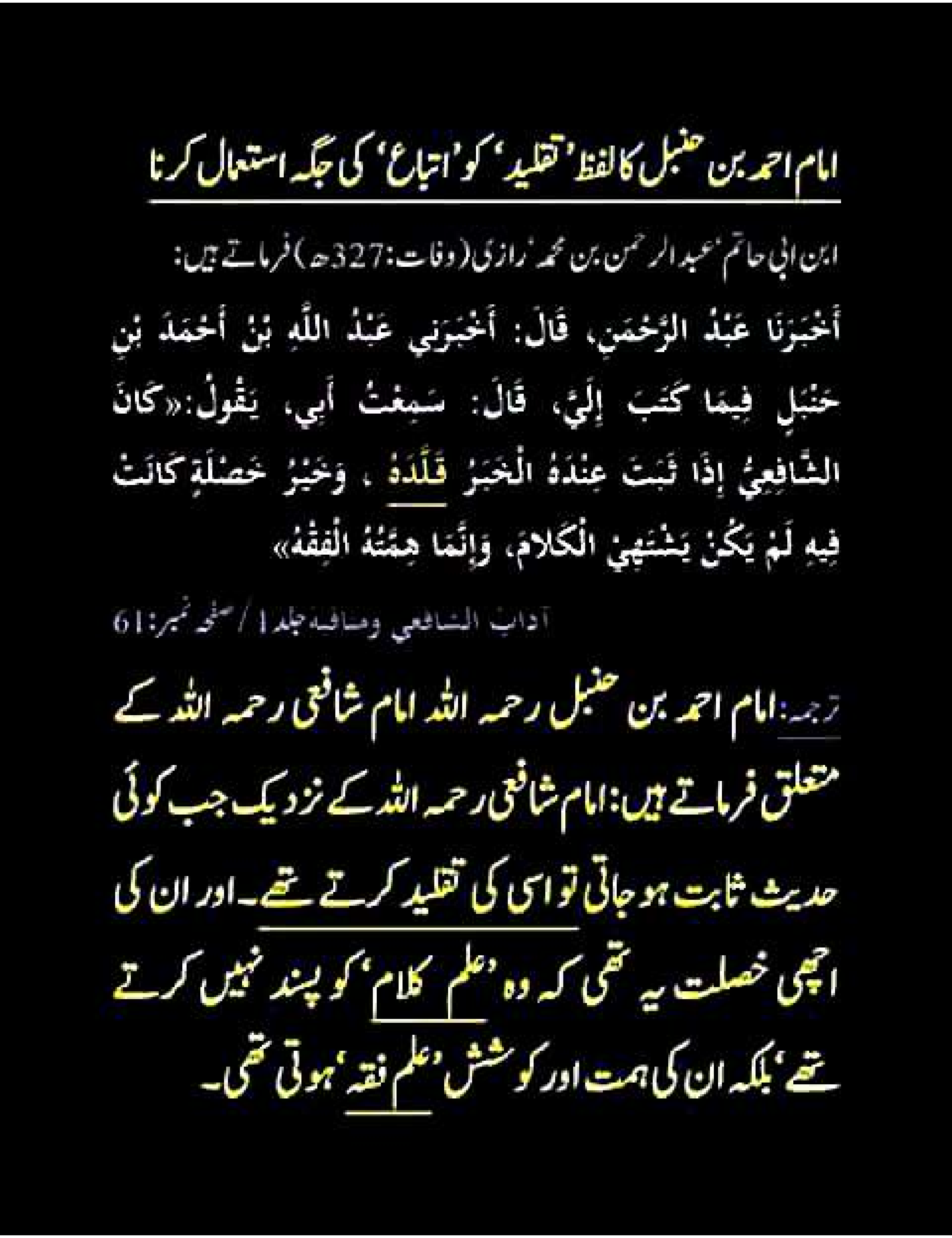

امام احمد بن حنبل کا لفظ 'تقلید' کو 'اتباع' کی جگہ استعمال کرنا

ابن ابی حاتم 'عبد الرحمن بن محمد' رازی (وفات: 327ھ) فرماتے ہیں:

أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ فِيمَا كَتَبَ إِلَيَّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، يَقُولُ: «كَانَ الشَّافِعِيُّ إِذَا ثَبَتَ عِنْدَهُ الْخَبَرُ قَلَّدَهُ، وَخَيْرُ خَصْلَةٍ كَانَتْ فِيهِ لَمْ يَكُنْ يَشْتَهِي الْكَلَامَ، وَإِنَّمَا هِمَّتُهُ الْفِقْهُ»

آداب الشافعي ومناقبه جلد 1 / صفحہ نمبر: 61

ترجمہ: امام احمد بن حنبل رحمہ اللہ امام شافعی رحمہ اللہ کے متعلق فرماتے ہیں: امام شافعی رحمہ اللہ کے نزدیک جب کوئی حدیث ثابت ہو جاتی تو اسی کی تقلید کرتے تھے۔ اور ان کی اچھی خصلت یہ تھی کہ وہ 'علم کلام' کو پسند نہیں کرتے تھے 'بلکہ ان کی ہمت اور کوشش 'علم فقہ' ہوتی تھی۔

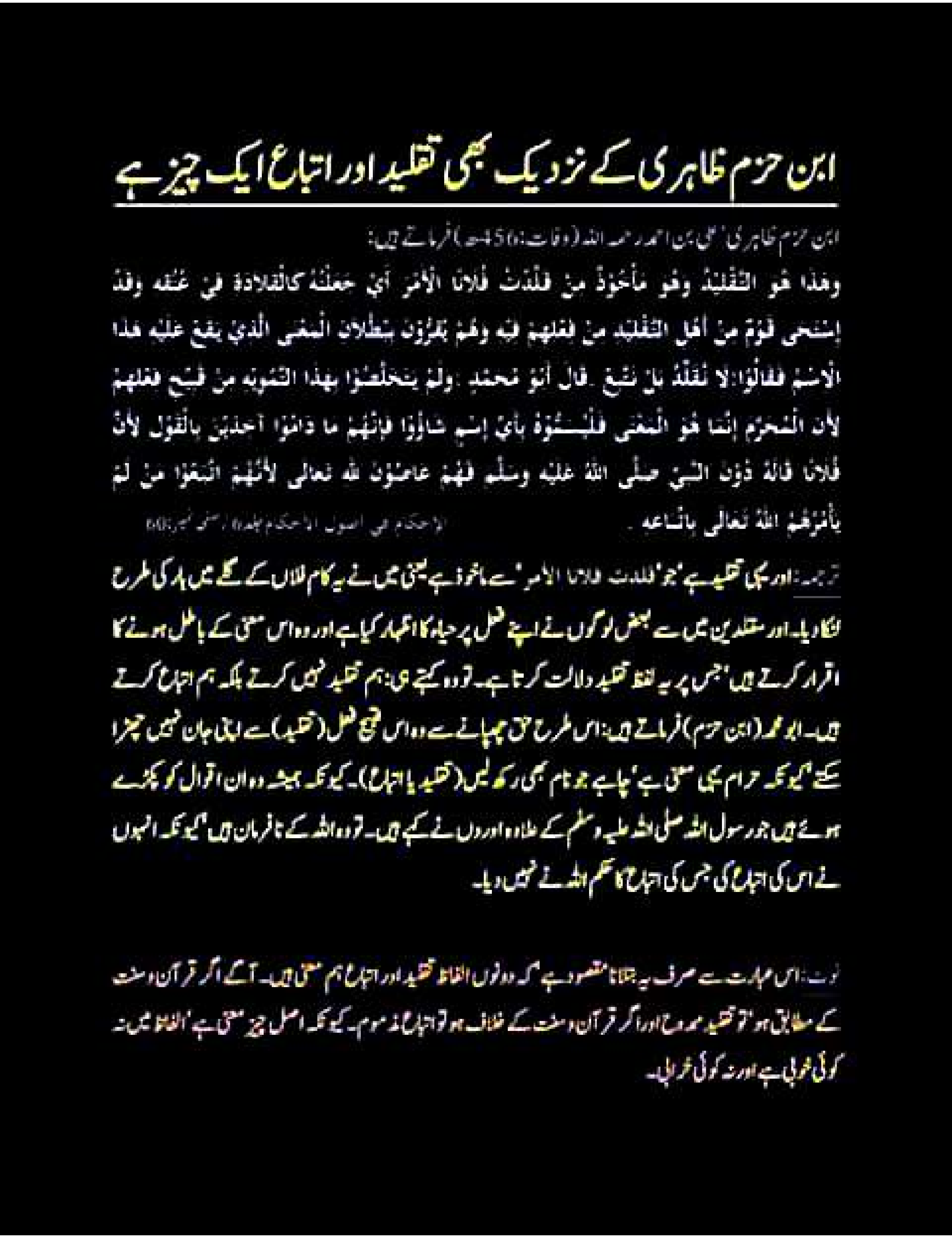

ابن حزم ظاہری کے نزدیک بھی تقلید اور اتباع ایک چیز ہے

ابن حزم ظاہری، علی بن احمد رحمہ اللہ (وفات: 456ھ) فرماتے ہیں:

وهذا هو التقليد وهو مأخوذ من قلدت فلانا الأمر أي جعلته كالقلادة في عنقه وقد إستحى قوم من أهل التقليد من فعلهم فيه وهم يقرون ببطلان المعنى الذي يقع عليه هذا الاسم فقالوا: لا نقلد بل نتبع. قال أبو محمد: ولم يتخلصوا بهذا التمويه من قبيح فعلهم لأن المحرم إنما هو المعنى فليسموه بأي إسم شاؤوا فإنهم ما داموا آخذين بالقول لأن فلانا قاله دون النبي صلى الله عليه وسلم فهم عاصون لله تعالى لأنهم اتبعوا من لم يأمرهم الله تعالى باتباعه. (الاحکام فی اصول الاحکام جلد 6، صفحہ نمبر 836)

ترجمہ: اور یہی تقلید ہے جو "قلدت فلانا الامر" سے ماخوذ ہے یعنی میں نے یہ کام فلاں کے گلے میں ہار کی طرح لٹکا دیا۔ اور مقلدین میں سے بعض لوگوں نے اپنے فعل پر حیاء کا اظہار کیا ہے اور وہ اس معنی کے باطل ہونے کا اقرار کرتے ہیں، جس پر یہ لفظ تقلید دلالت کرتا ہے۔ تو وہ کہتے ہیں: ہم تقلید نہیں کرتے بلکہ ہم اتباع کرتے ہیں۔ ابو محمد (ابن حزم) فرماتے ہیں: اس طرح حق چھپانے سے وہ اس قبیح فعل (تقلید) سے اپنی جان نہیں چھڑا سکتے، کیونکہ حرام یہی معنی ہے، چاہے جو نام بھی رکھ لیں (تقلید یا اتباع)۔ کیونکہ ہمیشہ وہ ان اقوال کو پکڑے ہوئے ہیں جو رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم کے علاوہ اوروں نے کہے ہیں۔ تو وہ اللہ کے نافرمان ہیں کیونکہ انہوں نے اس کی اتباع کی جس کی اتباع کا حکم اللہ نے نہیں دیا۔

نوٹ: اس عبارت سے صرف یہ بتانا مقصود ہے کہ دونوں الفاظ تقلید اور اتباع ہم معنی ہیں۔ آگے اگر قرآن و سنت کے مطابق ہو تو تقلید ممدوح اور اگر قرآن و سنت کے خلاف ہو تو اتباع مذموم۔ کیونکہ اصل چیز معنی ہے، الفاظ میں نہ کوئی خوبی ہے اور نہ کوئی خرابی۔

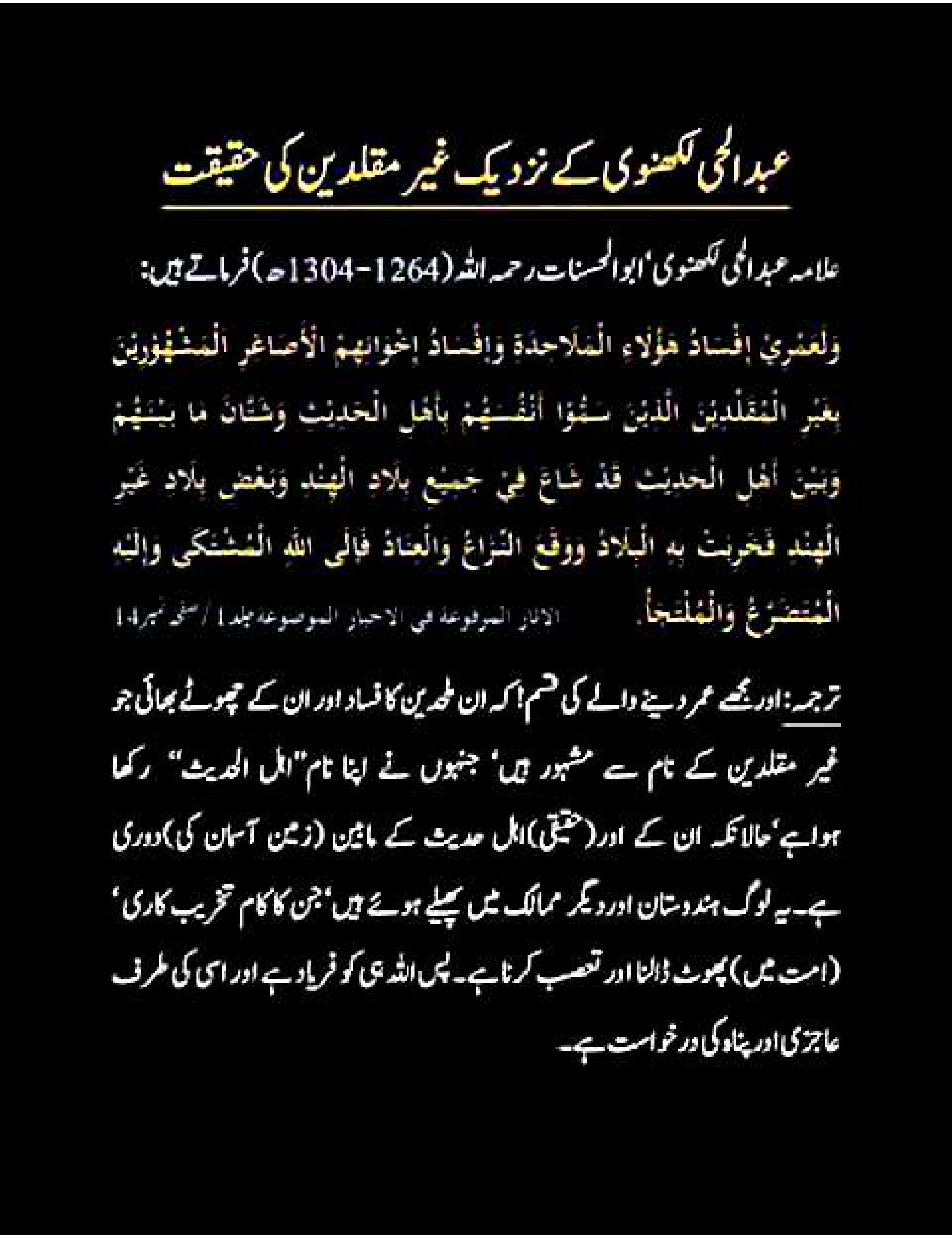

عبدالحی لکھنوی کے نزدیک غیر مقلدین کی حقیقت

علامہ عبدالحی لکھنوی' ابوالحسنات رحمہ اللہ (1264-1304ھ) فرماتے ہیں:

وَلَعَمْرِيْ إِفْسَادُ هٰؤُلَاءِ الْمَلَاحِدَةِ وَإِفْسَادُ إِخْوَانِهِمُ الْأَصَاغِرِ الْمَشْهُوْرِيْنَ بِغَيْرِ الْمُقَلِّدِيْنَ الَّذِيْنَ سَمَّوْا أَنْفُسَهُمْ بِأَهْلِ الْحَدِيْثِ وَشَتَّانَ مَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ أَهْلِ الْحَدِيْثِ قَدْ شَاعَ فِيْ جَمِيْعِ بِلَادِ الْهِنْدِ وَبَعْضِ بِلَادِ غَيْرِ الْهِنْدِ فَخَرِبَتْ بِهِ الْبِلَادُ وَوَقَعَ النِّزَاعُ وَالْعِنَادُ فَإِلَى اللهِ الْمُشْتَكٰى وَإِلَيْهِ الْمُتَضَرَّعُ وَالْمُلْتَجَأُ.

الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة جلد1 / صفحہ نمبر14

ترجمہ: اور مجھے عمر دینے والے کی قسم! کہ ان ملحدین کا فساد اور ان کے چھوٹے بھائی جو غیر مقلدین کے نام سے مشہور ہیں' جنہوں نے اپنا نام "اہل الحدیث" رکھا ہوا ہے' حالانکہ ان کے اور (حقیقی) اہل حدیث کے مابین (زمین آسمان کی) دوری ہے۔ یہ لوگ ہندوستان اور دیگر ممالک میں پھیلے ہوئے ہیں' جن کا کام تخریب کاری' (امت میں) پھوٹ ڈالنا اور تعصب کرنا ہے۔ پس اللہ ہی کو فریاد ہے اور اسی کی طرف عاجزی اور پناہ کی درخواست ہے۔